

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد

**اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق  
للمدة (2003-2016)**

**م.م بيداء رزاق حسين**

**Ministry of Higher Education  
And Scientific Research  
Al - Basra university  
College of Admin. & Econ.  
Economics Department**

**The impact of Changes oil prices on the monetary  
stability in Iraq for the period (2003-2016)**

**Bydaa Razaq Hussein**

## المستخلص :

ان تغيرات أسعار النفط اثرت بشكل كبير على مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2016) من خلال التغيرات في العوائد النفطية ، كما ان معامل الاستقرار النقدي لم يبدو مستقرا" خلال مدة البحث مما يعكس حالة الركود في الاقتصاد العراقي على اثر الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الاسواق العالمية ، لذا توصي الدراسة على ضرورة اعتماد سياسة اصلاح اقتصادي قائم على تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية والعمل على فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل وايجاد محفزات متنوعة لنمو الاقتصاد .

## Abstract:

That the changes in oil prices have significantly affected the indicators of monetary stability in Iraq for the period (2003-2016) through changes in oil revenues, and we found in this research that the coefficient of monetary stability did not appear stable "during the period search, reflecting the situation The recession in the Iraqi economy following the decline in oil prices in the world markets, so recommends the study on the need to adopt an economic reform policy based on diversifying the national production base and work to decouple the growth of GDP with oil exports and reduce the dependence on one source of income and find different incentives for growth Economy.

## المقدمة :

لقد اصبح تطور الاقتصاد العراقي مرهونا" بما تدره العائدات النفطية التي تسيطر على نسبة (99.9%) من حجم الصادرات الإجمالية ، هذه الاخيرة اصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعد عملة التسديد لهذه المادة ، ان اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية ترتب عليه اثار سلبية تجلت بتعمق الاختلال بين المؤشرات



## المبحث الأول

### التوصيف النظري لأسعار النفط والاستقرار النقدي

#### أولاً : التوصيف النظري لأسعار النفط

1- مفهوم أسعار النفط : يشير سعر النفط إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار) (السمالك وباشا، 1979 :20) ، أن حركات الأسعار في السوق النفطية يمكن ان تعرض تحت المفاهيم الآتية (عمر ، 2007:33) :-

أ- السعر المعلن : وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في كارثل الشقيقات السبع محسوباً بالدولار الأمريكي ، وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880 عندما اعلنت شركة ستاندرد أويل نيو جرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر ، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها ، والمعروف ان الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في اطار السعر الرسمي المعلن .

ب- السعر المتوقع : وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحاً منه الحسميات والخصميات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشكلات الناجمة عن طبيعة بعض القيود والحسميات التي يمكن ادراجها بما يلي ( عمر ، 2007 ، ص35) :-

- حسميات الموقع الجغرافي : وتعطي للنفوط التي لا تتمتع دولها أو منتوجها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة إلى السوق النفطية العالمية .
- حسميات المحتوى الكبريتي : ويعطى مقابل النفوط ذات المحتوى الكبريتي المرتفع ومستوى الشوائب العالي .
- حسميات درجة الكثافة : وتعطي لمشتري النفط الثقيل نسبة عالية ولمشتري النفط الخفيف نسبة أقل .
- حسميات قناة السويس : تعطى للدول التي تصدر نفوطها مباشرة إلى السوق النفطية دون ان تمر بقناة السويس .
- السعر الضريبي : وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائداً الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية .

د- سعر الاشارة : ويمكن ان يؤخذ باتجاهين هما :

- ان سعر الاشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الاشارة النفطية الوسطى بين السعيرين (المعلن والمتحقق) ، ويمكن التوصل إلى سعر الاشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة .
- يعني سعر الاشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة او المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشراً أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نقطة الاشارة ، ونفوط الاشارة عديدة منها : النفط العربي الخفيف ، نفط الأوبك ، نفط غرب تكساس ، نفط برنت ، نفط بحر الشمال ، وهناك أيضا مجموعة من الأسعار التي ظهرت في المدة اللاحقة وهي (عبد الله ، 2006، ص21):-
- 1- السعر الفوري : ويعني ثمن البرميل النفطي معبراً عنه بوحدة نقدية واحدة في الاسواق الحرة أو المفتوحة للنفط الخام .
- 2- السعر الإسمي : ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبراً عنه بالدولار .
- 3- السعر الحقيقي : وهو يمثل القيمة الحقيقية للسعر الإسمي مخصومة بمعدلات التضخم أو كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الإسمي للبرميل .
- 4- الأسعار الآجلة أو أسعار صفقات الأجل الطويل : وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على ان يسلم النفط الخام في مدة مستقبلية محددة .
- 5- سعر البرميل الورقي : وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيراً من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية .
- 6- السعر الإرجاعي : ويعني سعر برميل النفط محدداً في ضوء أسعار منتجاته النفطية المكررة التي تسمى ببرميل أوبك ( البرميل المركب ) .

## 2- تطورات أسعار النفط

تأرجحت أسعار النفط عبر التاريخ النفطي الذي يمتد لأكثر من 140 عاماً فقد تراوحت أسعار النفط الخام خلال المدة من عام 1948 وحتى نهاية الستينات بين 2,50 عام 1948 إلى نحو 3 دولارات عام 1957 واستقرت عند هذا السعر تقريباً حتى عام 1970 ، ( المنيف ، 2008 : 53) ، بعد ذلك قررت الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ان ترفع السعر العالمي للنفط لزيادة دخولها ، وقامت هذه الدول بإنجاز هذا الهدف بالتخفيض الجماعي لكميات النفط التي تضحها ، لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970 ، وتجلت في ظهور بواذر اختلال بين المعروض من النفط في الاسواق العالمية والمطلوب من قبل مستهلكيه ، ساعدت الاقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة الأسعار

المعلنة وزيادة الحصص الضريبية ، وقد أدت هذه التطورات إلى ان يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل منظمة الأوبك بدلاً من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى .

وفي عام 1974 انعقد مؤتمر الكويت واجتمعت اقطار الخليج الستة الاعضاء في الاوبك واصدرت قرارها بزيادة أسعار النفط الخام وبذلك أنهى التحكم المطلق للشركات العالمية للنفط في عملية تسعير النفط الخام لأقطار الاوبك ، فضلاً عن قرار آخر تضمن قطع امدادات النفط العربي كلياً عن بعض الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية ، هولندا ، البرتغال ) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية (عفيفي ، 2003 : 259-260) ، وفي عام 1977 عقد مؤتمر ستوكهولم تضمن زيادة في سعر برميل النفط الخام إلى ( 6 ، 12 ) دولار للبرميل ، وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب تشرين التحريرية ، وارتفع سعر النفط الخام عام 1979 إلى ( 29 ) دولار للبرميل وفي عام 1980 وصل إلى (36) دولار للبرميل ( التتير ، 2007 ، ص102) ، وفي عام 1980 أفضت الحرب العراقية الايرانية إلى زيادة أسعار النفط الخام وصلت إلى أكثر من 37 دولاراً للبرميل عام 1981 ، بعد ذلك انخفضت اسعار النفط عام 1983 وحاولت الاوبك وضع حصص انتاج منخفضة الى مستوى تستقر عنده الاسعار ، لكن هذه المحاولات لم تفلح بسبب ان معظم اعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات اعلى من حصصهم ، بيد ان الاسعار انهارت في منتصف عام 1986 الى اقل من 10 دولارات للبرميل مما دفع الاوبك الى الاتفاق على هدف سعر 18 دولاراً للبرميل غير ان الاسعار استمرت ضعيفة، بعد ذلك ارتفعت الأسعار في عام 1995 بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت ، بعدها دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم، حتى عام 1994 إذ وصلت إلى ادنى مستوى لها منذ عام 1973 ، نجحت الاوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها عام 1996 إلا ان هذا التعافي لم يدم طويلاً حيث انتهت زيادة الأسعار نهاية سريعة في أواخر عام 1997 وعام 1998 نتيجة تجاهل تأثير الازمة الاقتصادية في آسيا وتحركت الأوبك وخضعت انتاجها بمقدار 3 ملايين برميل عام 1999 لتصعد الأسعار إلى 25 دولار للبرميل ، ساعدت المشكلات الفنية عام 2000 في صعود أسعار النفط إلى مستوى 30 دولاراً ، وغذت الاضطرابات والمشكلات الفنية مسار النفط الصاعد ابتداءً من عام 2001 التي شهدت ارتفاعاً مطرداً في أسعار النفط نتيجة تحسين الطلب على النفط بسبب الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق آسيا وخروج الاتحاد السوفيتي من أزمتها ، إذ بلغ سعر النفط 50 دولار عام

2004 (الموسوي ، 2005:36)، وفي عام 2005 قفزت أسعار النفط بسبب الأعاصير والعوامل الجيوسياسية إلى مستوى 78 دولار للبرميل ، إذ أدى ضعف الدولار الأمريكي والنمو السريع للاقتصادات الآسيوية واستهلاكها للنفط والعوامل المناهضة في نيجيريا وفنزويلا خلال هذا العام إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست 90 دولار للبرميل الخام ناميكس (التتير ، 2007 : 124 ) .

ومع بداية ملامح الازمة المالية عام 2007 لتشتد في النصف الثاني من عام 2008 بدأ معها انخفاض أسعار النفط إلى ( 91 .68 ) دولاراً/ برميل بعد ان كان (97 .37) دولاراً/ برميل في عام 2008 ، وبعد التعافي من الازمة المالية ارتفعت أسعار النفط إلى ( 79 .61 ) دولاراً/ برميل عام 2010 ثم شهد ارتفاعاً حاداً بدء من ( 111 .36 ) دولاراً/ برميل عام 2011 ليصل إلى (111 .60) دولاراً / برميل عام 2012 بعد ذلك أنخفض إلى مستوى ( 43 .76 ) دولاراً / برميل عام 2016 ، ومن العوامل الرئيسة التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط للمدة (2014-2016) ما يأتي (اوبك ، 2015:45):-

- تعد وفرة الامدادات العالمية من ابرز الاسباب التي ادت إلى انخفاض أسعار النفط ، وخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية ( النفط الصخري) في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدت اليه من زيادة كبيرة في إجمالي انتاجها النفطي .
- ظهور بواذر التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام والطلب الصيني بشكل خاص ، إذ اتخذت الحكومة الصينية توجهاً جديداً نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلاً من قطاع التصدير .
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسة الأمر الذي خفض من أسعار النفط خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم .

### 3- أسعار النفط والنظام النقدي الدولي

تسبب ارتفاع أسعار النفط عام 1973 اختلال في موازين المدفوعات للدول الصناعية ، مما أثر تأثيراً سلبياً على عملات هذه الدول ، فضلاً عن انتقال مركز الثقل المالي العالمي إلى الدول النفطية ، فعلى الرغم من ان ارتفاع أسعار النفط يعد مؤشراً ايجابياً بالنسبة للدول المنتجة للنفط ، إلا ان انخفاض سعر الدولار أمام العملات العالمية أسهم في تآكل مدخولات الدول النفطية من بيع البترول التي تسعره بالدولار، فلو اخذنا في الاعتبار عامل التضخم وتدهور سعر صرف الدولار عام 1986 حتى اليوم لأتضح انه فقد نحو 65% ضد الين الياباني و60% ضد الجنيه الاسترليني و35% ضد اليورو ، ولذلك فإن القيمة الحقيقية لأسعار النفط التي بلغت



عام 2009 نحو 89.80 دولاراً هو حوالي 43 دولاراً للبرميل في ظل عامل التضخم (المنيف ، 2008 :60) ، ومن المستبعد ان تتحول الدول النفطية إلى تسعير نفطها بغير الدولار نظراً إلى حجم التداول بالدولار الأمريكي يصل نحو ثلاثة تريليونات دولار ، كما ان أكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفعها بالدولار الأمريكي ، وان أكثر النقد الأجنبي في العالم يتم وضعها بالدولار ، وان أكثر من 80% من مبادلات أسعار الصرف الأجنبي في العالم تتم من خلال الدولار الأمريكي ( التنير ، 2007 :130 ) .

### ثانياً : التوصيف النظري للاستقرار النقدي

تعد ظاهرة الاستقرار النقدي من اهم المشكلات الاقتصادية في الدول النفطية ، إذ تعمل على اضعاف قوة العملة في التعاملات الاقتصادية الخارجية ومن خلال ما يأتي سنتطرق إلى المفاهيم الاساسية لعناصر الاستقرار النقدي :-

#### 1- الاستقرار النقدي الداخلي ( التضخم ، سعر الفائدة)

يعد التضخم وسعر الفائدة احد أهم مؤشرات الاستقرار النقدي ، لما لها من آثار بالغة على متغيرات الاقتصاد الكلي ، وعليه سنتناول الجوانب الاساسية لكل من التضخم وسعر الفائدة .  
أ- مفهوم التضخم ، أسبابه ، وأنواعه .

يعرف التضخم بأنه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار ، ويصبح التضخم أكثر اتساعاً عندما يرافق الزيادة في الاصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلاً من الضرائب (معروف ، 2005:192)، وهناك عدة أسباب للتضخم يمكن اجمالها في الاسباب الآتية(سوانينيبرج،2008:210) :-

- **التضخم بارتفاع الطلب الكلي** : ان التضخم يتولد عند اختلال بين الطلب والعرض ويسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فإنه ينشأ زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون ان يقابل هذه الزيادة في الإنتاج من الأفراد مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار لقلة المعروض من النقود ، كما قد ينتج التضخم بانخفاض العرض الكلي ، فالانخفاض في العرض السلعي مقارنةً بالطلب الكلي عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الانفاق الحكومي وفائض النقد المتداول .
- **التضخم الهيكلي** : يتمثل في مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة الممتدة من خلال الزمان والمكان والكميات والتيارات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الإنتاجية ، وتوزيع للموارد المالية والمادية داخل المجتمع ، والضغوط التضخمية تنعكس آثارها على الطلب

، النفقات ، الإنتاج ، وتنعكس هيكلية الاقتصاد ككل مثل السكان والمشروعات وهيكل الاسواق وغيرها (عجمي وياسين ، 2009 : 286 ) .

- **التضخم المستورد:** يظهر بوضوح في الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصادات الأخرى ، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج ، ويعرف على انه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج ، كالملابس والاطعمة الجاهزة والاحذية .. الخ مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الاسواق المحلية .

ويمتاز التضخم بتعدد انواعه منها ( ملاك.446:2000-447) :-

- **التضخم البطيء :** هذا التضخم قد يكون ثابتاً أو متقلباً ، ويتراوح ما بين 3% و5% .
- **التضخم الزاحف :** يوصف هذا التضخم عندما يحصل الارتفاع في مستوى الأسعار على مدى فترة طويلة من الزمن بمعدلات معتدلة ومستقرة نسبياً .
- **التضخم الجامح :** يتميز هذا التضخم بسرعة تطوره وإذا ما عجزت السياسة الاقتصادية عن الحد من تسارعه فإنه قد ينقلب إلى تضخم مريع قد يهدد النظام النقدي .
- **التضخم الركودي :** يعني تزامن التضخم مع الركود الاقتصادي ، ان ترافق التضخم مع البطالة يشكلان ما اصطلح على تسميته بالتضخم الركودي .

**ب - سعر الفائدة :** سنتناول مفهوم سعر الفائدة من منظور التحليل النقدي الكينزي إذ يعرف سعر الفائدة بأنه ظاهرة نقدية بحتة ، وكثمن فإنها تتحدد في السوق النقدية وفقاً للنظرية الحدية التي يأخذ بها كينز بتلاقي قوى العرض والطلب ، أي عندما يتلاقى التفضيل النقدي مع كمية النقود المعروضة في السوق (دوبدار والغولي ، 2003 : 221-222)، وعليه نجد ان الطلب على النقود (أي تفضيل السيولة ) تتحدد بدافعين الاول المعاملات والاحتياط اساساً بمستوى الدخل، في حين يتوقف الدافع الثاني المضاربة على سعر الفائدة.

## 2- الاستقرار النقدي الخارجي (سعر الصرف )

يمثل الهدف الاساسي في تحقيق الاستقرار النقدي لدى السلطات النقدية في كل بلد، وعلاقة هذا الهدف بسعر الصرف ، إذ ان عملية اختيار نظام سعر الصرف المناسب تحكمها الظروف الخاصة بكل بلد .

**1- مفهوم سعر الصرف :** يعرف بأنه سعر مبادلة عملة بعملة أخرى ، وهكذا تعد احدى العملتين سلعة في حين تعد الأخرى السعر النقدي لها ، (بوخاري ، 2010 : 119) .

وهناك عدة انواع لسعر الصرف منها (بوخاري ، 2010 : 135) :-

أ . **سعر الصرف الأسمى** : وهو السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال مدة زمنية دون ابراز القوة الشرائية للعملة .

ب- **سعر الصرف الحقيقي** : وهو السعر الذي يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الإسمي وتفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد ادخال المستويات اللازمة ، والعلاقة بين سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي تظهر من خلال المعادلة الآتية :-

$$TCR = \frac{TCN/P1}{1\$/P2} = \frac{TCN * P2}{P1}$$

حيث ان :

TCR : سعر الصرف الحقيقي .

TCN : سعر الصرف الإسمي .

P2 : مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي .

P1 : مؤشر السعر المحلي .

ج- **سعر الصرف الفعلي** : يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات اخرى في مدة زمنية معينة .

د- **سعر الصرف العاجل** : يعرف بأنه سعر الصرف الأجنبي المطبق في عملية الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال .

هـ- **سعر الصرف الآجل** : يعرف بأنه السعر الذي يتم على اساس بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ ابرام عقد الصفقة ، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين في نفس تاريخ ابرام عقد الصفقة .

### المبحث الثاني

#### تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق خلال المدة ( 2003 - 2016 )

تعد السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي مؤسسة استقرار الأسعار والمشجعة لتمويل التنمية ومن خلال دعم ادوات السوق وهدفها الاساس التصدي للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار بغية استعادة التوازن الاقتصادي وتقوية الاستقرار المالي في آن واحد .

أولاً :- **التضخم (Inf)** : لقد مر العراق خلال العقود السابقة بظروف اقتصادية صعبة بسبب التضخم الذي تعود جذوره إلى مطلع السبعينات من القرن الماضي نتيجة ارتفاع الإيرادات

النفطية وتزايد عرض النقد واتساع الطلب ، ثم تزاوجت الاسباب النقدية مع الهيكلية خلال الثمانينات نتيجة الحرب العراقية الايرانية التي احدثت زيادة واضحة للعملة في التداول ، وقد تعاضمت الاسباب الهيكلية خلال عقد التسعينات نظراً لتزامن حالة التضخم والركود (التضخم الركودي ) (العنبي ، 2008:108) بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة للنظام السابق وقد تعمقت هذه الأسباب بل اتسع اثرها بعد احتلال العراق عام 2003 ، إذ أظهرت اتجاهات الأسعار تاريخياً وجود عنصر التضخم المترافق مع هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي، إذ ما زال النفط يشكل المورد الرئيس للإنفاق العام على حساب القطاعات الأخرى الصناعية والزراعية فضلاً عن عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة السلع المستوردة ومن ثم أخذ العراق يعتمد على الاستيرادات الغذائية والسلعية بمختلف انواعها (الهيبي ، 2010 : 8) .

لقد أصبح التوسع في الانفاق العام يتحدد بالعوائد النفطية التي شكلت نحو ( 90%) من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للعراق ، إذ تتضمن الموازنة العامة نفقات تشغيلية من الصعب تخفيضها لأنها تتضمن الاجور والرواتب وتخصيصات دعم البطاقة التموينية واشكال الدعم الأخرى التي تجعل الانفاق الجاري يفوق الانفاق الاستثماري مقابل استمرار تخلي قطاعات المجتمع عن دفع الضرائب وتفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، وقد قام هذا النمط من التمويل على ظاهرة الاصدار النقدي الذي أسهم في استمرار وتنامي ظاهرة التضخم نتيجة وجود كتلة نقدية كبيرة في السوق يقابلها تدني في كمية المعروض السلعي ، مما ينعكس على رفع المستوى العام للأسعار وكما يتضح ذلك في جدول (1) ، إذ يلاحظ ان حجم العرض النقدي للمدة (2003- 2013) في حالة زيادة مضطربة بفعل المضاعف النقدي ، إذ بلغت الودائع الجارية ( 1.14 ) ترليون دينار عام 2003 وواصلت الارتفاع حتى بلغت ( 38.8 ) ترليون دينار عام 2013 وهذا يعود إلى توسع الدولة في الانفاق العام الممول بالإيرادات النفطية في ظل ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية ، وخلال المدة (2014- 2016) سجل عرض النقد (M1) انخفاضاً ملحوظاً ، سجلت الودائع الجارية لدى المصارف التجارية (6.36) ترليون دينار عام 2014 وواصلت الانخفاض حتى بلغت (6.28) ترليون دينار عام 2016 ، يعود ذلك إلى عدة عوامل ابرزها ضعف الثقة بالجهاز المصرفي بسبب قيام عدد من ادارات المصارف بعدم المحافظة على ودائع الجمهور ، مما أدى إلى ظهور حالات اعسار مصرفي وانخفاض نسبة السيولة لدى عدد غير قليل من المصارف مما خلق ما يطلق عليها ظاهرة (الذعر المصرفي) فضلاً عن زيادة حالات الهجرة الداخلية والخارجية ، ان انخفاض عرض النقد

من ( 8 . 73 ) ترليون دينار عام 2013 إلى ( 7 . 70 ) ترليون دينار عام 2016 يعود بالدرجة الاساس إلى الانخفاض الواضح الذي شهدته أسعار النفط عالمياً ابتداءً من النصف الثاني من العام 2014 فضلاً عن سوء استخدام الموارد بالعملات الأجنبية وتلكؤ تنفيذ الخطة الاستثمارية ضمن الموازنة العامة الاتحادية ، ووجود الكثير من حالات الفساد المالي التي أدت إلى توقف المشاريع الاستثمارية الموكلة إلى القطاع الخاص بسبب سوء التنفيذ مما انعكس على الكتلة النقدية في التداول.

#### جدول (1)

حجم الكتلة النقدية في التداول وعرض النقد (M1) ومعدل التضخم في العراق للمدة (2003-2016)

ترليون دينار

السنوات	صافي العملة في التداول (1)	الودائع الجارية (2)	مجموع عرض النقد 2+1 (M1)	التضخم بالأساس % 100 = 2007
2003	4 . 629	1 . 143	5 . 773	33 . 6
2004	7 . 163	2 . 986	10 . 149	27
2005	9 . 113	2 . 286	11 . 399	37
2006	10 . 968	4 . 491	15 . 480	53 . 7
2007	14 . 231	7 . 489	21 . 721	30 . 8
2008	18 . 492	9 . 697	28 . 189	2 . 7
2009	21 . 775	15 . 524	37 . 299	- 2 . 8
2010	24 . 342	27 . 401	51 . 743	2 . 4
2011	28 . 296	34 . 179	62 . 475	5 . 6
2012	30 . 593	33 . 142	63 . 736	6 . 1
2013	34 . 995	38 . 835	73 . 830	1 . 9
2014	36 . 071	36 . 620	72 . 692	2 . 2
2015	34 . 822	30 . 580	65 . 435	1 . 4
2016	42 . 075	28 . 657	70 . 733	1 . 5

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2007، 2008 ، 2011 ، 2013 ، 2017) المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، العراق ، صفحات متفرقة .

ونتيجة لذلك اصبحت ظاهرة التضخم حقيقة يعاني منها الاقتصاد العراقي في ظل هيمنة العوائد النفطية عليه ، وبهذا أصبح انخفاض القوة الشرائية للعملة بمثابة ضريبة يدفعها المواطن العراقي، إذ بلغ معدل التضخم بعد التغيير السياسي في العراق (6 . 33%) عام 2003 ثم ارتفع إلى (37%) عام 2005 و (53 . 7%) عام 2006 ، إذ وصل التضخم في العراق عام 2006 إلى مستوى التضخم المفرط وهناك عدة اسباب أسهمت بذلك وهي (الكواز ، 2011 : 5) :-

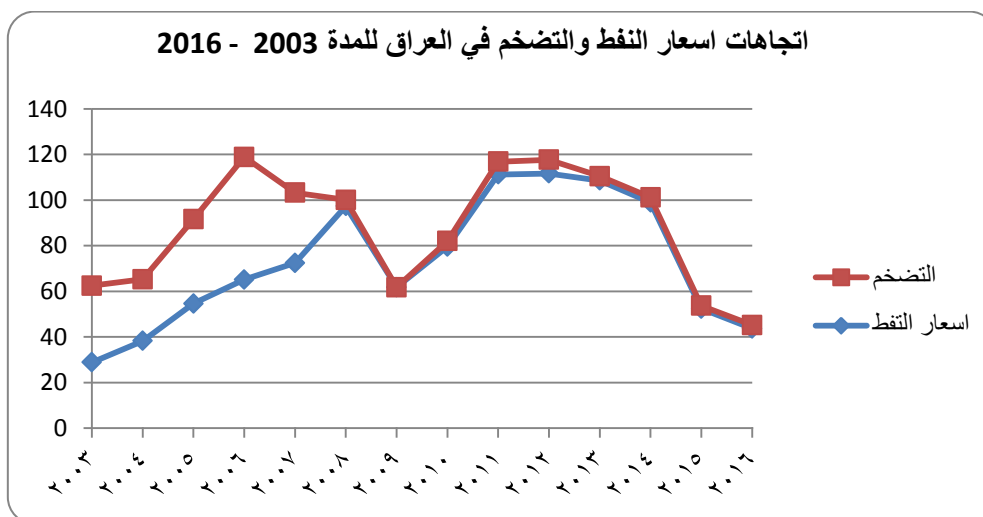
1- قيام الحكومة العراقية برفع الأسعار الرسمية للمحروقات في تتبع انماء العراق استناداً إلى توصيات صندوق النقد الدولي .

2- ارتفاع الطلب المحلي على الوقود بسبب الانقطاعات المستمرة في الطاقة الكهربائية .

- 3- ارتفاع عمليات تهريب المشتقات النفطية إلى الدول المجاورة خلال تلك المدة بسبب ضعف السيطرة على الحدود والمنافذ البرية والبحرية .
- 4- انتشار السوق السوداء وكثرة الوسطاء والمضاربين .

وفي عام 2008 انخفض معدل التضخم إلى (7.2%) ووصل إلى (1.5%) عام 2016 ، نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية بنسبة (4.8%) والنقل بنسبة (3.5%) وقسم الترفيه والثقافة بنسبة (9.0%) ، مما انعكس على تراجع مستوى التضخم لعام 2016 (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ، 2017 : 80) ، ان سبب ارتفاع معدلات التضخم هو استمرار الاعتماد على القطاع النفطي وتمويل الانفاق الحكومي بعائدات النفط وكما هو موضح في الشكل (1) سير منحني التضخم جنباً الى جنب مع منحني اسعار النفط ، وهو ما أسهم في زيادة حجم الكتلة النقدية في التداول في الوقت الذي لا زالت القطاعات السلعية تعيش في حالة تخلف بسبب سوء التخطيط والادارة وعدم استحضار الآفاق المستقبلية للصناعة ، فضلاً عن انخفاض الإنتاج الزراعي متأثراً بسياسة الباب المفتوح التي انتهجتها الحكومات العراقية المتعاقبة وارتفاع أسعار الواردات من السلع والمدخلات الوسيطة مما انعكس ذلك على رفع المستوى العام للأسعار.

شكل (1)



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (1) و(2) .

**ثانياً :- سعر الفائدة (IR) :** يعد سعر الفائدة من اهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تستخدم للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ، فهي تؤثر بصورة غير مباشرة عن طريق زيادة الطلب على القروض في حالة تخفيضه إذ يشجع الطلب على الاستثمار وبالعكس ، كما ان لانخفاض سعر الفائدة المزيد من النتائج السلبية ، إذ انها تشجع التحول نحو النقد الأجنبي

وظهور الدولار خاصة في ظل تدهور قيمة العملة المحلية ، فعندما تجد الدولة صعوبة في تحريك سعر الصرف فهي تقوم بتحريك أسعار الفائدة عندما تثبت أسعار الصرف ، وعندما نتاح أمام الدولة امكانية التحكم في الاثنين فأنها تحرك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف .

اما في العراق فعلى الرغم من تحريك أسعار الفائدة باتجاه يهدف إلى تقليل الضغوط التضخمية ، فقد اتسم هيكل أسعار الفائدة بالجمود والثبات وعدم امكانية جذب المدخرات وتحقيق الارباح الاقتصادية ، إذ ما زال متوسط الانتشار بين سعري الفائدة المقبوضة والمدفوعة من قبل المصارف التجارية متجاوزاً النسبة المعيارية البالغة (3%) ، إذ ان القطاع المصرفي لا يزال متمسكاً بإشارات فائدة عالية على القروض الممنوحة للجمهور وبمعدلات تفوق معدلات التضخم وهو الأمر الذي يتقاطع مع هدف الاستقرار المالي وفق المؤشرات المعيارية والذي يعكس ضعف المنافسة بين المصارف في تحديد سعر الفائدة واعتقاد المصارف بأن سعر الفائدة العالية كافٍ لتحملها مخاطر الائتمان بسبب المخاطر النظامية التي يتعرض لها الاقتصاد وتردي الوضع الامني ، في ظل نظام مالي يفتقر للتطور ويتميز بارتفاع السيولة المصرفية ، وبذلك تكون القنوات المعتادة لانتقال أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي غير فاعلة ، ومن ثم فإن الاداة الرئيسية المتاحة للبنك المركزي هي سعر الصرف ، وعلى الرغم من ان البنك المركزي قد استخدم سعر الفائدة بشكل بسيط جداً الا انه أظهر تأثيره في السوق الموازية إذ سجل نحو (8%) عام 2009 ، فيما اتسم بالثبات للمدة 2010-2015 فكان تأثيره ضعيفاً جداً إذ سجل نحو (6%) خلال المدة ذاتها كما يوضحه ذلك جدول (2) ، يعود ذلك إلى الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) لأغراض الاستيرادات ولتغطية التعاملات اليومية التجارية التي تتزايد باستمرار مع دخول سلع وبضائع جديدة للأسواق المحلية ، اما في عام 2016 فقد تم تخفيض سعر الفائدة الى (4%) استناداً لمتطلبات السياسة النقدية ولتقليص الفجوة بين الفائدة والمدفوعة والمستوفاة (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ، 2016: 40) .

**ثالثاً : سعر الصرف:** مر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بمراحل مختلفة أدت إلى التحسن التدريجي في قيمته في السوق الرسمي للمدة من (2003-2016) ، إذ انخفض من (1896) دينار/ دولار عام 2003 إلى (1170) دينار/ دولار عام 2016 ، وفق نظام سعر الصرف (الثابت بحكم الواقع) ، خاصة ان نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية كسوق منظمة للصرف تتيح للبنك المركزي التدخل بما يضمن استقرار أسعار الصرف والتأثير

في مناسيب السيولة المحلية ، ولاسيما بعد ان تخلى العراق عن نظام الصرف المتعدد الذي ظهر بسبب ثبات سعر الصرف في السوق الإسمي عام 1990 - 2002 ، وكذلك انخفض سعر الصرف في السوق الموازي من (1936) دينار/ دولار عام 2003 إلى (1214) دينار/ دولار عام 2014 ، ثم ارتفع عام 2016 إلى (1275) دينار/ دولار ، إن ثبات سعر الصرف الإسمي في العراق لمدة طويلة يؤدي إلى ظهور سوق الصرف الموازي ، والجدول (2) يبين مسارات سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي .

#### جدول (2)

أسعار النفط الخام السنوية وأسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي في السوق الإسمي والموازي وأسعار الفائدة في العراق للمدة (2003-2016)

السنة	أسعار الصرف		أسعار النفط الخام دولار / برميل
	السوق الإسمي دينار / دولار	السوق الموازي دينار / دولار	
2003	1896	1936	28.85
2004	1453	1453	38.26
2005	1469	1472	54.57
2006	1467	1475	65.16
2007	1255	1267	72.44
2008	1193	1203	97.37
2009	1170	1182	61.74
2010	1170	1185	79.61
2011	1170	1196	111.26
2012	1166	1233	111.63
2013	1166	1232	108.56
2014	1166	1214	98.97
2015	1167	1247	52.32
2016	1170	1275	43.67

المصدر: 1- البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة .

2-OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria,2003-2016.

#### المبحث الثالث

تحليل أثر تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2016)

أولاً :- أثر سعر النفط على التضخم وسعر الفائدة في العراق

ان الديناميكية التي تؤثر بها تغيرات أسعار النفط على التضخم وسعر الفائدة في العراق خلال المدة (2003-2016) هو تأثيرها بطريقة غير مباشرة من خلال تغيرات العوائد النفطية صعوداً وهبوطاً فضلاً عن اجراءات السياسات الاقتصادية في التكيف والاستجابة لمثل هذه



الصددمات، ومن هنا يمكن تتبع الاثر الذي تسببه أسعار النفط على التضخم وسعر الفائدة في العراق من اتجاهين :-

الأول : اتجاه السياسة المالية من خلال اثر زيادة العوائد النفطية على الانفاق العام .

والثاني : اتجاه السياسة النقدية من خلال أثر سعر النفط على الكتلة النقدية (M2) .

**1- الأنفاق العام والعجز التوازني:** ان أثر الانفاق الحكومي الممول بعائدات النفط الخام أدى إلى زيادة حجم الكتلة النقدية وبالأخص النفقات التشغيلية التي شهدت زيادة على امتداد المدة (2003- 2016) ، على حساب الانفاق الاستثماري الذي اتجه نحو الارتفاع ولكن بنسب متواضعة ، إذ ان تلك الزيادة في مستويات الانفاق العام انعكست في صورة آثار تضخمية ، فالنفقات التشغيلية في شكل اجور ومشتريات سلعية وخدمية ساعد على زيادة القوة الشرائية والسيولة لدى الافراد وفي الاسواق ومن ثم زاد من الميل للاستهلاك وبذلك غذي " الموجة التضخمية " ، إذ نلاحظ من الجدول (3) استمرار الانفاق العام في العراق بعد عام 2003 بالارتفاع ففي عام 2004 بلغ الانفاق العام 1982 مليار دولار ثم وصل إلى 84659 مليار دولار عام 2010 ، فقد ترتب على الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية لتمويل الميزانية السنوية فتح المجال للحكومة العراقية للتوسع في الانفاق الحكومي بسبب الطفرات السنوية الكبيرة في العوائد النفطية، الا ان انخفاض سعر برميل النفط الخام بسبب الازمة المالية العالمية عام 2008 وضع الحكومة العراقية أمام تحديات كبيرة نظراً لكون الميزانية السنوية تتكون من النفقات التشغيلية التي تتضمن الاجور والرواتب والمكافآت التقاعدية وتخصيصات دعم البطاقة التموينية واشكال الدعم الحكومي الأخرى ، والنفقات الاستثمارية ومن ثم فأن من الصعوبة تخفيض تخصيصات النفقات التشغيلية ولا سيما ان النفط جلب عوائد مالية كبيرة سمحت للحكومة بالتوسع في الميزانيات السنوية خلال المدة (2003- 2016) .

لقد أخذ الانفاق العام بالارتفاع حتى بلغ 106873 مليار دولار عام 2013 ، في حين سجل الانفاق العام لعام 2016 انخفاضاً بلغ 67067 مليار دولار ، وذلك نتيجة الانخفاض الحاصل في النفقات العامة بشقيها ( التشغيلية والاستثمارية ) كان لتراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية تداعيات كبيرة على الموازنة العامة للدولة وهذا ما أسهم بزيادة العجز في الموازنة العامة وتفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد شبه الكامل على عوائد تصدير النفط ، فضلاً عن الضغوط التضخمية الناجمة عن زيادة الانفاق العسكري وكلفة التعامل مع الازمة الانسانية التي تسبب بها تنظيم داعش (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ،

(64:2017)، وعموماً ان خلال المدة (2004-2012) شهدت الموازنة فائضاً بلغ ( 248.865 مليون دينار و ( 14,677,648 ) مليون دينار على التوالي بمعدل نمو مركب بلغ ( 5,42%) وذلك لتفوق الإيرادات العامة المتأتية من النفط على النفقات العامة بعد عودة العراق للسوق النفطية، في حين شهدت الموازنة العراقية للأعوام 2013-2016 عجزاً بمعدل نمو مركب بلغ (8,13%) ، كان سبب العجز عام 2016 الانخفاض الكبير في أسعار النفط عن عام 2012 إذ كان (111.63) دولار/برميل ، إلى جانب ارتفاع النفقات (الاستثمارية) بنسبة (18%) عن عام 2012 (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي في العراق 2016: 62-68) ، ونتيجة للعجز المسجل في عام 2016 ازدادت الحاجة لمتابعة تطورات الدين ومؤشرات استدامته ، على اعتبار انه احد اهم قنوات السياسة المالية التي تؤثر بها على الاستثمار عبر معدل الفائدة ، ففي حالة عجز الموازنة سينتج زيادة في أسهم الدين الحكومي بشكل يخفض من دفع مبالغ السندات الحكومية (نسبة إلى الاصول المالية الأخرى)، وهذا ما يستدعي ظهور اثر المحفظة المالية إلى الزيادة من معدلات الفائدة في السندات الحكومية من اجل تحفيز المستثمرين على امتلاك المزيد منها ، لذا فقد توجهت السياسة المالية في العراق خلال سنوات العجز في ايجاد مصادر تمويل الموازنة العامة عبر ادوات مختلفة منها : قيام البنك المركزي بشراء حوالات الخزينة أو السندات الحكومية من السوق الثانوية ، اذ ارتفع الدين العام الداخلي من (4,255) مليون دولار عام 2013 إلى (47,362) مليون دولار عام 2016 وبمعدل سعر خصم (5.4%) وباستخدام نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD لأجل (364) يوماً وبسعر قطع متعدد ( التقرير الاقتصادي للبنك المركزي ، 2016، ص71) ، كما تم تخفيض: (أ) سعر الفائدة من (6%) عام 2010 إلى (4%) سنوياً عام 2016 .

(ب) تخفيض أسعار الفائدة على النوافذ الاستثمارية لتكون ( 0.50%) للاستثمار لمدة (7) أيام سنوياً ، ( 0.75%) للاستثمار لمدة (14) يوماً سنوياً ، و (1%) للاستثمار لمدة (30) يوماً سنوياً ( التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي :29 ) .

جدول (3)

المتغيرات المالية والنقدية في العراق للمدة (2003-2016)

السنوات	الاتفاق العام مليار دولار	فائض وعجز الموازنة مليون دينار	الاستيرادات مليون دولار	مبيعات الدولار مليون دولار	التضخم الاساس % 2007=100
2003	1982	-463621	10.063	—	33.6
2004	32117	865248	21.302	4981	27
2005	26375	14127715	23.532	9649	37
2006	38806	10248866	22.990	41117	53.7
2007	39531	15568219	19.556	15980	30.8
2008	59403	20848807	35.012	82586	2.7
2009	65658	2642328	41.512	33990	-2.8
2010	84659	44022	43.915	71361	2.4
2011	69640	30049726	47.803	39798	5.6
2012	105140	14677648	59.006	84864	6.1
معدل النمو المركب % لفائض وعجز الموازنة (2012-2003)					1
2013	106873	-0847825	59.943	56785	1.9
معدل النمو المركب % للإيرادات ومبيعات الدولار للمدة (2013-2003)					-3.8
2014	83556	-7863671	53.177	44635	2.2
2015	70397	-3927263	39.045	44304	1.4
2016	67067	-12658161	34.766	33524	1.5
معدل النمو السنوي % 2016					-24.3
معدل النمو المركب % لفائض وعجز الموازنة للمدة (2016-2013)					(13.8)*

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على :-  
الاعمدة (1، 3) ، البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي .  
العمود (2) وزارة المالية / دائرة المحاسبة .

$$R = (n - 1 \sqrt{\frac{X_t}{X_0}} - 1) 100$$

لقد تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية :  
حيث R = معدل النمو المركب ،  $X_t$  = قيمة المتغير في سنة الهدف ،  $X_0$  = قيمة المتغير في سنة الاساس ، n = عدد السنوات .  
المصدر :- خاشع الراوي ، المدخل إلى تحليل الانحدار ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1987 ، ص75.

(\*) عجز في الموازنة الحكومية .

2- اختلال التوازن بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية .

ان الاختلال البنوي في الاقتصاد العراقي يرتبط بمتغيرات خارج قدرات ومهام السلطة النقدية يقف في مقدمتها الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي وانحسار الطاقة الإنتاجية المحلية المتمثلة بانكفاء أنشطة الصناعة والزراعة على النحو المبين في الجدول (4) وبالشكل الذي ادى إلى نقص في العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي ما ادى إلى فتح قناة استيرادية واسعة ، لسد الفجوة بين الطلب الكلي المتزايد والعرض شبه المحدود، وان لذلك مردودات سلبية في الاقتصاد العراقي لأن أي صدمة خارجية تؤثر فوراً في الوضع الاقتصادي

للبلاد ، لقد سجلت معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي اعلى مستوى لها عام 2008 بلغ (2.8%) وذلك لارتفاع أسعار النفط إذ سجل (متوسط أسعار نفط خام الاشارة برنت 97 دولاراً للبرميل في شهر كانون الثاني 2008 ثم ارتفع إلى 133 دولاراً للبرميل في شهر تموز قبل ان يهبط ليصل إلى 40 دولاراً للبرميل في شهر كانون الاول 2008) (OPEC , 2008,p33) انعكس ذلك في ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع النفط الخام من إجمالي الناتج الحقيقي كما يتضح ذلك في الجدول (4)، في حين سجلت معدلات نمو الناتج الحقيقي اوطأ مستوى لها عام 2016 لتبلغ (0.2%-) كما في الجدول (5) وذلك يعود إلى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط ابتداءً من النصف الثاني من عام 2014 ، إذ وصل نحو (43.67) دولاراً / برميل عام 2016 (OPEC ,2014,78).

#### جدول (4)

قطاعات النفط الخام ، والزراعة والصناعة والناتج المحلي الحقيقي للمدة (2004 - 2016)

مليار دينار

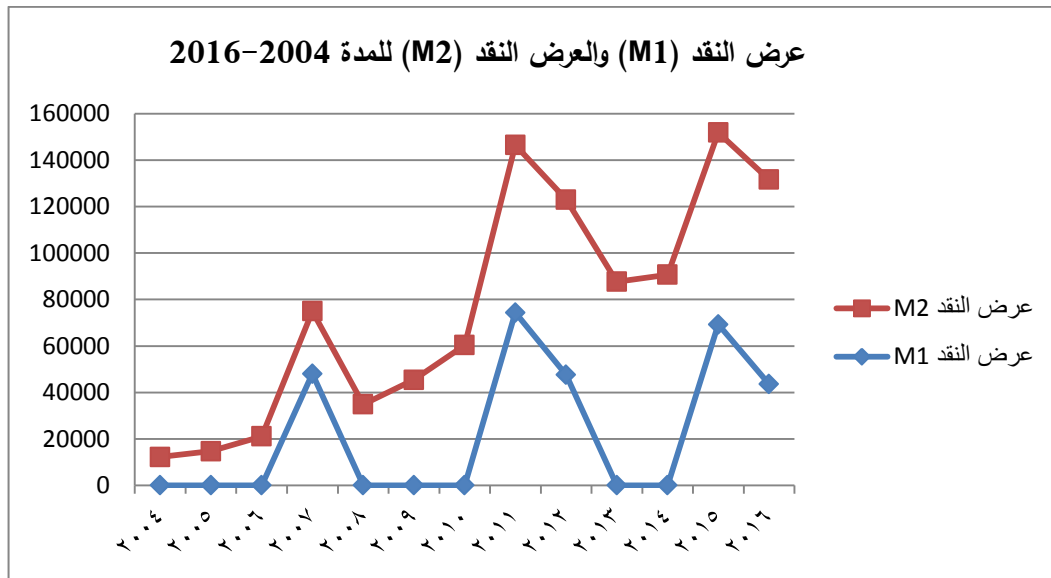
السنة	قطاع النفط الخام	الاهمية النسبية %	قطاع الزراعة	الاهمية النسبية %	قطاع الصناعة	الاهمية النسبية %	الناتج المحلي الإجمالي
2004	56212	55	5546.2	5.3	1565.4	1.4	102235
2005	52063.6	50.1	7286.6	7	1548.7	1.5	103973.2
2006	54882.5	50	7597.5	6.9	1711.1	1.6	109843.7
2007	59018.1	52.7	5494.2	4.9	1817.9	1.6	111961
2008	66336.3	54.5	4730.4	3.9	1939.7	1.6	121727.9
2009	67752.7	54	4898.7	3.9	3637.8	2.9	123457.2
2010	68402	51.3	5560.8	4.2	2805	2.1	133437
2011	74185.7	51.7	6465.7	4.5	2870.5	2	143566.5
2012	83805.7	51.3	6019.6	3.7	2930.8	1.8	163513.3
2013	86435.9	49.2	7459.2	4.2	2653.5	1.5	17563.4
2014	90195.8	51.7	7060.4	4	2036.4	1.2	174420.8
2015	101779.2	59.9	5148.2	3	1554.4	0.9	169989.8
2016	102322.9	60.4	2916.2	3	1626.1	0.9	169210.2

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على النشرة الاحصائية السنوية أعداد متفرقة .

اما عرض النقد (M2) فقد اتجه نحو الارتفاع خلال المدة (2003 - 2014) وبنسب مختلفة كما في الجدول (5) ، ومن الاسباب الرئيسية لهذا الارتفاع لعام 2014 والذي سجل نحو 90728 مليار دينار وبمعدل نمو (3.5%) هي الزيادة الكبيرة في صافي الموجودات الأجنبية وديون القطاع الخاص ، في حين سجل عرض النقد (M2) تراجعاً واضحاً عام 2015 بلغ نحو 82595 وبمعدل نمو سالب (9%-) يعود ذلك إلى الأثر الانكماشى للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية نتيجة لانخفاض العوائد النفطية فضلاً عن توجه الحكومة الى الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة عن طريق اصدار حوالات الخزينة

والسندات لتمويل جانب العجز في الموازنة ، وفي عام 2016 ارتفاع عرض النقد (M2) نحو 88082 مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ ( 6.6 %) وكما موضح ذلك في الشكل (2) يعزى ذلك إلى الاثر التوسعي لصافي الديون الحكومية (الاستثمار المحلي) ليسجل ما مقداره 40788 مليار دينار مقارنة بـ 28413 مليار دينار لعام 2015 ( التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ، 2016 : 31 ) .

شكل (2)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1) و(5) .

لم يبد معامل الاستقرار النقدي مستقراً ، إذ تجاوز المستوى المطلوب وذلك يعود إلى ان التغيير في السيولة المحلية قد تجاوز التغيير في حجم الناتج المحلي بنسبة كبيرة ، لاسيما خلال المدة (2003 - 2011) ، الا انه في العامين 2012 و 2013 كان قريباً من حالة التوازن ، ولو ان الزيادة في الناتج المحلي متأتية من القيمة المضافة إلى قطاع النفط الخام ، في حين سجل مؤشراً سالباً للأعوام 2014 و 2015 و 2016 ليسجل (-5.8) و (-3.8) و (-3.3) كما في الجدول (5) وهذا ما يعكس حالة الركود في الاقتصاد العراقي على اثر الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الاسواق العالمية .

جدول (5)  
المتغيرات الحقيقية والمتغيرات النقدية في العراق للمدة (2004-2016)

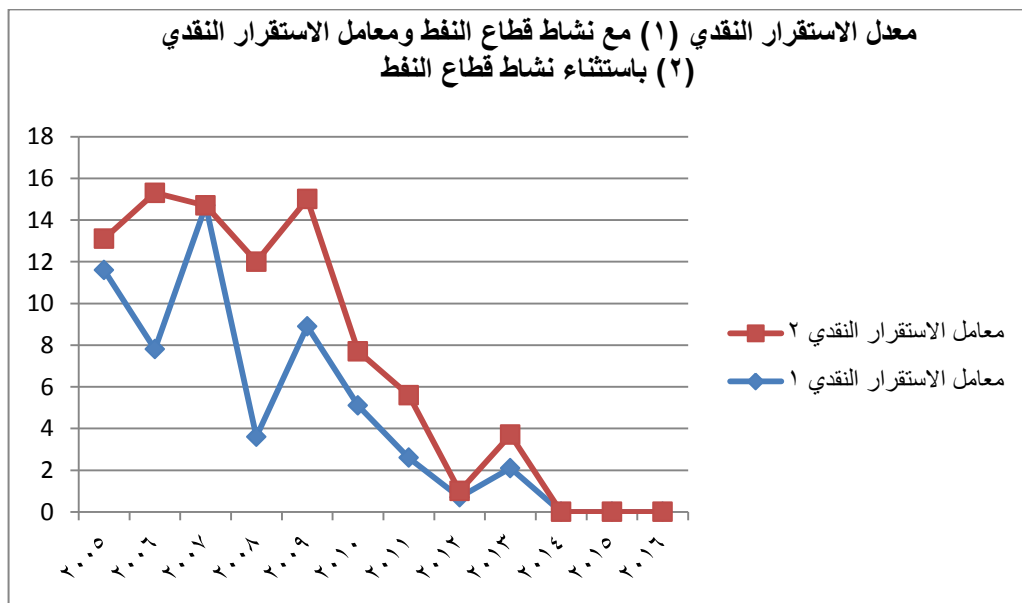
مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الحقيقي	معدل النمو %	عرض النقد (M2)	معدل النمو %	معامل الاستقرار النقدي
2004	101845.3	-	12254	-	-
2005	109389.9	1.7	14684	19.8	11.6
2006	109389.9	5.6	21080	43.6	7.8
2007	111455.8	1.9	26956	27.9	14.7
2008	120626.5	8.2	34920	29.5	3.6
2009	124702.8	3.4	45438	30.1	8.9
2010	132687	6.4	60386	32.9	5.1
2011	142700.2	7.5	72178	19.5	2.6
2012	162587.5	6.4	75466	4.6	0.7
2013	174990.2	7.6	87679	16.2	2.1
2014	173872.7	-0.6	90728	3.5	-5.8
2015	169630.9	-2.4	82595	-9	-3.8
2016	169210.2	-0.2	88082	6.6	-3.3

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على النشرة الاحصائية السنوية أعداد متفرقة .

ولو قمنا باستبعاد القيمة المضافة لنشاط قطاع النفط الخام من الناتج المحلي الحقيقي كما في الجدول (6) فإن نتائج معامل الاستقرار النقدي بدت أكثر وضوحاً ( والذي يبدو ان معامل الاستقرار النقدي خلال المدة لم يكن مستقراً ) ، ولاسيما اثناء عام 2007 نتيجة للانخفاض الحاصل في معدل نمو الناتج الحقيقي غير النفطي ، إذ سجل (1. -24) والعام 2015 إذ بلغ (4. -23) ، في حين سجل نحو (7. -4) عام 2016 نتيجة للتراجع في معدل نمو كل من الناتج الحقيقي والسيولة المحلية ولكنه كان اقرب إلى الاستقرار عام 2012 بلغ نحو (3. -0) وكما هو موضح ذلك في الشكل (3) .

شكل (3)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5) و(6) .

جدول (6)  
المتغيرات الحقيقية والمتغيرات النقدية في العراق للمدة (2004-2016)

مليار دينار

السنة	الناتج الحقيقي عدا النفط GDP	معدل النمو	عرض النقد M2	معدل النمو	معامل الاستقرار النقدي*
2004	45625.3	-	12259	-	-
2005	51487.8	12.8	14689	19.8	1.5
2006	54507.4	5.8	21080	43.6	7.5
2007	52437.7	-3.8	26956	27.9	-24.1
2008	5490.2	3.5	34920	29.5	8.4
2009	56950	4.9	45438	30.1	6.1
2010	64285	12.9	60386	32.9	2.6
2011	88514.5	6.6	72178	19.5	3
2012	78781.8	15	75466	4.6	0.3
2013	86837.1	10.2	87679	16.2	1.6
2014	79229.3	-8.8	90728	3.5	-5.3
2015	67851.7	-14.4	82595	-9	-23.4
2016	66887.3	-1.4	88082	6.6	-4.7

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية اعداد متفرقة .

(\* ) تم احتساب معامل الاستقرار النقدي حسب المعادلة الآتية:  $\frac{\Delta M2}{\Delta GDP}$  وقيمة هذا المؤشر إذا كانت مساوية للواحد الصحيح فان هذا يعني ان هناك استقرار نقدي ، وان كان اكبر من الواحد فيعني وجود اتجاهات تضخمية ، وان كان اصغر من واحد فان ذلك يعني وجود اتجاهات انكماشية في الاقتصاد.

### ثانياً :- أثر سعر النفط على سعر صرف الدينار العراقي

من الآثار السلبية للقطاع النفطي هو تأثيره في سعر صرف العملة المحلية ، إذ أن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية وانخفاضها بشكل خاص يحمل آثاراً كارثية على الدول المصدرة للنفط ، إذ لا يقتصر الاثر في تراجع معدلات النمو فحسب وانما يؤثر سلباً في عملة هذه الدولة .

**1- سعر الصرف والمرض الهولندي** : ان الاعتماد الشامل على قطاع واحد كالقطاع النفطي لتوفير الإيرادات تترتب عليه آثار غير مرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصاً القطاع الصناعي نتيجة الاعتماد بصورة كاملة على مورد طبيعي ، وهو ما أطلق عليه تسمية (المرض الهولندي ) الذي اصاب الشعب الهولندي بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال في النصف الاول من القرن الماضي (1900-1950) ، والمرض الهولندي هو ظاهرة اقتصادية تحدث في دولة معينة نتيجة تطورات اقتصادية ينجم عنها ارتفاع قيمة عملة هذه الدولة بسبب التدفقات الداخلة للعملة الأجنبية ، ومن ثم تتخفف القدرة التنافسية الدولية لها ، ففي هولندا نتيجة ارتفاع حصيلة المورد الطبيعي ارتفعت قيمة العملة المحلية مما جعل السلع المنتجة محلياً غالية الثمن

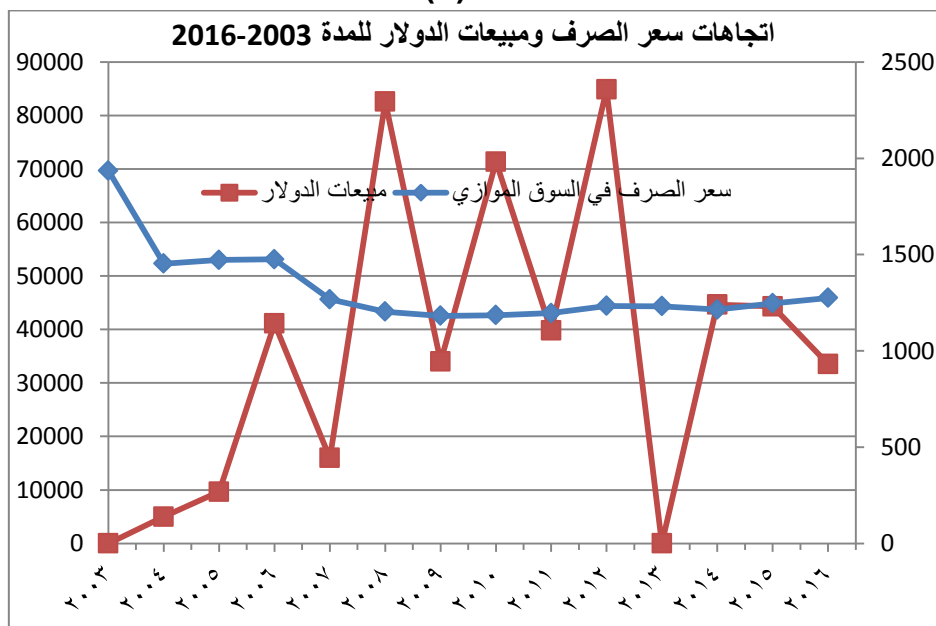
في حين أصبحت السلع المستوردة أرخص ثمناً في نظر المستهلك الهولندي وترتب على ذلك التأثير سلباً في القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق العالمية ، مما انعكس سلباً على التجارة الخارجية وقد اطلق على هذه الظاهرة أيضاً تسمية اللا تصنيع ( الشمري ، 2010 : 12) ، اما بالنسبة للعراق فقد جلب النفط دخلاً هائلاً وقد اخذت قيمة الصادرات النفطية تؤثر في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مما جعل أسعار السلع المنتجة محلياً غير تنافسية في الاسواق العالمية في الوقت الذي أصبحت فيه أسعار السلع المستوردة أرخص ثمناً ، وهو ما يشير إلى اصابة الاقتصاد العراقي بأعراض المرض الهولندي مجدداً بعد اختفائها بسبب العقوبات الاقتصادية عام 1991 ( بيردسال ، 2007 : 378) إذ شهد الاقتصاد العراقي معدلات تضخم اعلى بكثير من بقمة الدول النفطية فضلاً عن ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي من 1990 دينار قبل عام 2003 إلى 1896 عام 2003 ثم إلى 1170 عام 2016 (البنك المركزي العراقي ، 2017 : 80) ، لذا يتم قياس ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالفرق ما بين التضخم في العراق والتضخم في الخارج ، مضافاً اليه التحسن الذي طرأ على سعر صرف الدينار العراقي .

كما يمكن ملاحظة ذلك من خلال ارتفاع معدل التبادل الداخلي بالنسبة للعراق والذي يوضح مدى الارتفاع في أسعار السلع غير التبادلية ( خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ، خدمات السكن ) بالنسبة لأسعار السلع التبادلية (المواد الغذائية ، المشروبات ، الملابس) فإذا كانت النتيجة اكبر من الواحد دل ذلك على اصابة الاقتصاد بالمرض الهولندي ، إذ ان ارتفاع قيمة معدل التبادل الداخلي تعني ان تأثير الانفاق في الاقتصاد بدأ بالارتفاع بسبب ان الثروة النفطية تقضي إلى زيادة الانفاق ويترتب على ذلك ارتفاع أسعار السلع التبادلية وغير التبادلية ونظراً لكون السلع غير التبادلية معرضه للتنافسية مع الاسواق الخارجية مقارنة مع السلع التبادلية لذلك تكون نتيجة معدل التبادل الداخلي اكبر من الواحد، إذ بلغ معدل التبادل الداخلي في العراق 91.9 عام 2006 ومن ثم ارتفع إلى 12.30 عام 2016 ، وهو ما يشير إلى تعمق اصابة الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي ( عبد الرضا ، 2016 : 65) بسبب انتعاش القطاع النفطي وارتفاع الطلب على السلع المحلية نتيجة زيادة الدخل مقارنة بضالة المعروض منها ، فضلاً عن عدم قدرة السلع الزراعية والسلع الصناعية العراقية على منافسة السلع الأجنبية الرخيصة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج في قطاعات السلع التبادلية وارتفاع القيمة الحقيقية للعملة المحلية وهو ما دفع أسعارها نحو الارتفاع .



**2- السياسة النقدية وسعر الصرف :** أصبح تطور الاقتصاد العراقي مرهوناً بما تدره العائدات النفطية ، وهذه الاخيرة أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعد عملة التسديد لهذه المادة ، لقد أسهم بشكل كبير نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في رفع قيمة الدينار العراقي ، إذ ان هذا الاجراء قد حقق نجاح كبير في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ، كما أسهم بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وزيادة اطمئنانهم بأن الدينار اصبح مخزناً تاماً للقيمة بدلاً من الدولار ، وهذا ما يؤكد مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار بمعدل نمو مركب بلغ ( 30.8 %) للمدة 2004- 2013 وتحسن سعر الصرف ، في حين انخفض معدل النمو السنوي لمبيعات الدولار عام 2016 بنسبة ( 24.3 %-) مقارنةً بعام 2014 ، كما في الجدول (3) ، يعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط نحو ( 43.67 ) دولاراً / برميل عام 2016 ( المصدر الاساس لتوفير الدولار) أسهم بشكل كبير في انخفاض واردات العراق من تلك العملة ، الأمر الذي قلل من الكمية المشتراة من وزارة المالية من قبل البنك المركزي ، فضلاً عن اتخاذ البنك المركزي مجموعة من القرارات والاجراءات التي من ضمنها حرمان شركات كبيرة من الاشتراك في النافذة ، بناءً على عقوبات تطبق من قبل البنك المركزي لمخالفتها التعليمات، فعدم دخول الشركات إلى نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية لشراء الدولار يؤدي إلى قلة عرض الدولار وحصرها بشكل أكبر لتغطية عمليات الاستيراد ، كما انه خلق سوقاً موازية لسعر الصرف تزيد بمقدار (105) دينار على سعر الصرف الاسمي كما في الشكل (4) .

**شكل (4)**



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2) و(3) .

ويتضح ايضا" من الجدول (3) ارتفاع قيمة الاستيرادات على اساس سيف من ( 21.302 ) مليون دولار عام 2004 إلى ( 59.349 ) مليون دولار عام 2013 بمعدل نمو مركب بلغ (12%) إذ ان ارتفاع أسعار النفط كان احد الاسباب في الافراط في الاستيرادات ، في حين حافظت العملة المحلية على قيمتها عن طريق انخفاض سعر الصرف للمدة ذاتها ، والسبب في ذلك ان احتياطات البنك المركزي العراقي تتولى في واحدة من وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها عن طريق نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وهي بذلك تعد اداة مهمة في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف والسيطرة على مناسيب السيولة المحلية ، أي ان مبيعات الدولار تغطي الاستيرادات ، فيما شهدت الاستيرادات انخفاضاً للأعوام 2014 و 2015 و 2016 إلى ( 53.177 ) مليون دولار و ( 39.0445 ) مليون دولار و ( 34.766 ) مليون دولار على التوالي بمعدل نمو سنوي ( 9.10- %) لعام 2016 ، يعزا ذلك الى انخفاض أسعار النفط للمدة ذاتها مما يؤكد ذلك السلوك المتطرف للدولة الربعية .

لقد حافظ سعر صرف الدينار العراقي على استقراره عام 2016 ويعود ذلك إلى قيام البنك المركزي العراقي بتطوير اجراءات بيع العملة الأجنبية عبر نافذته من خلال تشجيع المصارف على اعتماد آلية فتح الاعتمادات المستنديه لتمويل التجارة الخارجية بدلاً من اسلوب الحوالات ، كذلك وضع البنك المركزي معياراً اساساً للمصارف وشركات التحويل المالي يتضمن مدى التزامهم بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، فضلاً عن الزام المصارف وشركات التحويل المالي بتقديم كشف تفصيلي بالمبالغ المحولة وجميع المعلومات المطلوبة من متطلبات الافصاح عن مصادر اموال الزبائن والتحقق منها وتوثيقها عن طريق الكشف عن المستفيد الحقيقي من شراء الدولار ومصادر اموالهم كحوالات واعتمادات مستنديه ( التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي : 36 ) .

يتضح مما سبق ، ان توجه الايرادات النفطية نحو الاستهلاك والاستيراد سيكون توجهها "قلقاً" مالم تتصدى له بيئة استثمارية جاذبة ، فان الطلب على العملة الأجنبية في مزاد البنك المركزي سيبقي هو الاخر احادي ومنكفى على تمويل التجارة الاستهلاكية للقطاع الخاص وتحويل المتبقي الى راس مال متدفق نحو الخارج (كادخار خارجي) .

1- يعد الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات تأثراً باختلال العلاقة بين التيار النقدي الذي شهد زيادات كبيرة في كمية النقود والتيار السلعي الذي انصف بمحدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات نظراً إلى الركود الذي يعانيه جهاز الإنتاج المحلي ، ويرجع اختلال العلاقة بينهما إلى الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني والتي أسهمت في احداث زيادة الكتلة النقدية التي اتجهت نحو زيادة في حجم الاستيرادات من السلع والخدمات .

2- ان تقلبات أسعار النفط العالمية كان لها اثر ملموس على المتغيرات الحقيقية كالناتج المحلي الإجمالي والتضخم، فقد ادى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإيرادات النفطية وحدث عجز في الموازنة العامة ، الأمر الذي ادى إلى انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار لانخفاض الكمية المشتراة من وزارة المالية ومن ثم زيادة الطلب على الدولار أكثر من عرضة لتغطية الاستيرادات بالعملة الأجنبية وهذا العجز بالطلب يمول من الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تلك الاحتياطيات وتذبذب في سعر الصرف وعدم استقراره .

3- بخصوص العوامل النقدية ، فان حجم الكتلة النقدية ترتفع وتنخفض بالتزامن مع تقلبات أسعار النفط ، ومن ثم فان عملية بيع العملة تحكها طبيعة دورة الموارد المالية (الإيرادات النفطية) .

4- للتخلص من حالة الركود الي يمر بها الاقتصاد العراقي تطلبت الحاجة ايجاد مصادر تمويل الموازنة العامة وعبر ادوات مختلفة ( حوالات الخزينة ، حوالات البنك المركزي ، وسندات ، ونوافذ استثمارية ) .

5- ان النقود في الاقتصاد العراقي فضلا عن كونها سلعة ضرورية لأغراض المعاملات فهي تعد سلعة سياسية تتأثر بالأوضاع السياسية التي يمر بها البلد ، كون اغلب النقود ذات طابع نفطي والنفط سلعة سياسية تتأثر بالأوضاع السياسية والعالمية .

## التوصيات :-

- 1- لابد من دور استثماري ايجابي يحرك الكتلة النقدية باتجاه السوق من خلال تفعيل دور الجهاز المصرفي ايداعا" واقراضا" ونؤكد اهمية تعبئة المدخرات المحلية التي تعد شرطا" من الشروط الاولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن التنمية الاقتصادية .
- 2- العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني لتلبية حاجة السوق المحلية والتركيز على المشروعات المتخصصة في انتاج صادرات غير نفطية ، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الطلب على الدولار .
- 3- لزيادة ايرادات الموازنة العامة على السياسة المالية في العراق اصلاح وتفعيل نظام الضرائب بشكل عام فضلا" عن ضغط الانفاق ، كما ان تفعيل قانون التعريف الكمركية رقم (22) لسنة 2010 سوف يسهم في تعظيم موارد الدولة
- 4- اصلاح المنظومة المصرفية والمالية على اساس اقامة نظام مالي حديث وفعال يسهم في تمويل الاستثمار المنتج بدل من تمويل الاستيرادات ، ولمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة لضمان نمو فعلي .
- 5- للتخلص من اثار تغيرات أسعار النفط يجب وضع سياسات تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط ، فضلا" عن التحرك نحو مصادر الطاقة البديلة للصناعات المحلية .

- 1-OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria,2003-2016.
- 2-احمد الكواز .(2004). تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط .
- 3-أوجست سوانينبرج ، ترجمة خالد العامري .(2008). الاقتصاد الكلي ،القاهرة : دار الفاروق للاستثمارات الثقافية .
- 4-البنك المركزي العراقي .(2017).دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية 2017 ، العراق .
- 5-خالد امين عبد الله .(2006). محاسبة النفط ، عمان ، دار وائل .
- 6-سمير التنير .(2007). التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً ، بيروت : دار المنهل .
- 7-صديق محمد عفيفي .(2003). تسويق البترول ، مصر : مكتبة عين الشمس .
- 8-ضياء مجيد الموسوي .(2005). ثورة أسعار النفط 2004 ،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- 9-عبد الحسين محمد العنكي .(2008). الاصلاح الاقتصادي في العراق ، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ،العراق : مركز العراق للدراسات .
- 10-لحلو موسى بوخاري .(2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي) ، لبنان : مكتبة حسن العصرية .
- 11-ماجد بن عبد الله المنيف.(2008). أوبك نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها ، بيروت : بحوث اقتصادية عربية ، العدد 41 .
- 12-مجيد الهيبي .(2007). ثروة العراق النفطية من ادارة الدكتاتورية إلى قاعدة محتملة للديمقراطية، النفط والاستبداد ، بغداد : ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية .
- 13-محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا .(1979). دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ،الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر .
- 14-محمد اسماعيل عمر .(2007). صناعة وتكرير البترول ، القاهرة ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع .

- 15-محمد دويدار واسامة الفولي .(2003). مبادئ الاقتصاد النقدي ،مصر : الدار الجامعية الجديدة .
- 16-مايخ شبيب الشمري وزمن راوي سلطان .(2012). الخيارات المقامة أمام السياسة النفطية العراقية ، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (8) ، العدد (23).
- 17-نانسي بيروسال.(2007). الثروة النفطية - عون كبير ام عائق اكبر أمام آفاق التنمية في العراق ، النفط والاستبدال ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، معهد الدراسات الاستراتيجية .
- 18-نبيل جعفر عبد الرضا ومصطفى عبد الله محمد.(2016). المسارات العكسية للنفط العراقي ، العراق .
- 19-هوشيار معروف.(2005). تحليل الاقتصاد الكلي ، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 20-هيل عجمي ورمزي ياسين .(2009) . النقود والمصادر والنظرية النقدية ،عمان : دار وائل للنشر والتوزيع .
- 21-وسام ملاك.(2000). النقود والسياسات النقدية الداخلية ( قضايا نقدية ومالية) ، بيروت: دار المنهل اللبناني .